IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 4, Issue 3, June 2022

Received:29 /03/2022 **Accepted:** 19/04/2022 **Published:** 01/06/2022

THE IMPACT OF THE CORONA PANDEMIC ON THE LIBYAN ECONOMY

Souad Abdul Salam ARQIB [1]

Dr, Asmarya Islamic University, Libya

Fatima Mansour AL-TAYEB[2]

Researcher, Asmarya Islamic University, Libya

Abstract

The world is facing a health crisis represented by the Corona virus, which has resulted in various effects on most of the economic fields of countries, with the oil sector at the forefront, as it is one of the most important sectors affected by this pandemic. Therefore, this study aims to clarify the repercussions of this emerging virus on the global economy as In general, and on the Libyan economy in particular, and to clarify the extent of the danger of this virus, which plunged the world into an economic and financial crisis, the results of which exacerbated in a short time on most sectors, which were very large for the economic sector, and which heralds the possibility of entering the global economy into a phase of depression whose repercussions cannot be predicted.

Key words: Corona Pandemic, Economic Effects, Libyan Economy, Recession, Global Economy.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.14.24

[1] s.argeeb@asmarya.edu.ly, https://orcid.org/0000-0003-4659-5030

[2] fatmamansour6112020@gmail.com, https://orcid.org/0000--0003-4475-9724

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الليبي

سعاد عبد السّلام عريقيب
د.، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا
فاطمة منصور الطيب
الباحثة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

الملخص

يواجه العالم أزمة صحية متمثلة في فيروس كورونا، والتي نتج عنها آثارا مختلفة على أغلب المجالات الاقتصادية للدول والتي يأتي قطاع النفط على رأسها، حيث يعد أحد أهم القطاعات التي تأثرت بهذه الجائحة، عليه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات هذا الفيروس المستجد على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الليبي بصفة خاصة، وتوضيح مدى خطورة هذا الفيروس الذي أدخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية تفاقمت نتائجها في وقت قصير على أغلب القطاعات، والتي كانت كبيرة جدا على القطاع الاقتصادي، والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الآثار الاقتصادية، الاقتصاد الليبي، الركود، الاقتصاد العالمي.

المقدمة:

تعد جائحة فيروس كورونا المستجد أزمة القرن الحادي والعشرين الكبرى، وتكمن خطورة هذا الفيروس في سرعة انتشاره، والتي تعتبر من أصعب التحديات الحالية، حيث إن هذا الانتشار الواسع والسريع للفيروس كان له العديد من الآثار السلبية على اقتصاد العالم، والتي لم يسلم منها الاقتصاد المتطور والاقتصاد الناشئ، نتيجة الإجراءات الاحترازية المفروضة.

بالرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار الاقتصادية لفيروس كورونا الجديد، وذلك لعدم معرفة مدى استمرارية انتشاره، إلا أن هناك العديد من التقارير الدولية والأبحاث التي حاولت جاهدة رصد الحصيلة الاقتصادية لهذه الجائحة، وتؤكد معظم هذه التقديرات على تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما سيؤثر على الاقتصادات العربية خصوصاً في ظل اعتماد بعضها على إيرادات صادرات النفط التي انخفضت قيمتها بشكل ملحوظ ومن بينها دولة ليبيا.

إشكالية البحث:

الاقتصاد الليبي يُهيمن عليه قطاع النفط بشكل كبير وهذا يجعل منه اقتصاداً ضعيفاً أمام الأزمات التي تواجهه أياً كان مصدرها، فقد كان لجائحة كورونا آثاراً اقتصادية سلبية، بسبب عدم تنوع مصادره، وانكشاف اقتصاده بشكل كبير على العالم الخارجي، وبالتالي تعرضه لما يتعرض له الاقتصاد العالمي وتأثره به بشكل مباشر،وكذلك ضعف البنية التحتية وهشاشة الوضع الاقتصادي والصحي، بسبب الحروب والأزمات السياسية،الأمرالذي يتطلب من الدولة إيجاد سياسة اقتصادية حكيمة للاستفادة من مورد النفط بشكل أكبر، وكذلك زيادة تنويع مصادر الدخل ووضع الخطط اللازمة لمواجهة الأزمات.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الليبي بصفة خاصة ؟

أهداف البحث:

1.دراسة التداعيات الاقتصادية والمتمثلة بانخفاض وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وأثره على الاقتصاد الليبي بشكل سلبي.
2.الوقوف على حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد الليبي جراء انتشار فيروس كورونا.
3.توضيح السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الليبية للتعامل مع هذه الأزمة.

فرضية البحث:

يوجد تأثير سلبي واضح على الاقتصاد الليبي من جراء جائحة كورونا.

أن الاقتصاد الليبي سيتعافى عند انتهاء جائحة كورونا واستعادة مستوى إنتاجه النفطي السابق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

1. حداثة الموضوع حيث إننا لا زلنا نعيش أحداث هذه الأزمة.
2. بيان الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الليبي الذي تأثر بسبب تراجع مبيعات النفط.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع مجموعة من المعلومات التي تم نشرها عبر المواقع الإلكترونية المتعلقة بجائحة كورونا، وكيف أثرت على القطاع النفطي في ليبيا.

حدود البحث:

تقيد البحث من حيث المجال الجغرافي بدولة ليبيا وهي تمثل الحدود المكانية لهذا البحث، أمام الحدود الزمنية فقد تم إجراء البحث خلال فترات زمنية متفرقة منذ انتشار فيروس كورونا.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع جائحة فيروس كورونا (COVID-19) وما سببه من آثار اقتصادية وغير اقتصادية على مختلف الأصعدة، ومن بين هذه الدراسات:

- **دراسة بعنوان (الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في ليبيا):**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الأوضاع المالية في ميزانية الترتيبات المالية لعام 2020، والآثار المحتملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية، وتم استخدام نموذج قياسي مبسط لبحث التأثير على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات النفطية انخفضت بنسبة 52% حتى نهاية شهر أكتوبر 2020.

- **دراسة بعنوان (جائحة كورونا وأثرها على الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة) دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة داخل بلدية الزاوية الغرب:**

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أثر جائحة كورونا على الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي واعتماد الاستبانة وسيلة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية (موجبة) ذات دلالة معنوية بين وباء جائحة كورونا والدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة لبلدية زاوية الغرب.

- **دراسة بعنوان (الآثار المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الواقع الليبي):**

تناول الدراسة الآثار المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الواقع الليبي، وأظهرت النتائج أثر تختلف حدته في الشدة للفيروس على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

- **دراسة بعنوان (البيانات وأهميتها في زمن الأوبئة: مدخل لدراسة جائحة كورونا في ليبيا):**

تناولت هذه الدراسة موضوع البيانات الصحية التي لها علاقة مباشرة بجائحة كورونا، والتي تعد إحدى أهم الأدوات التي يمكن استعمالها في مكافحة هذا الفيروس والحد من انتشاره فهي تتيح لنا قياس وتقدير بعض المعايير التي تساهم في اتباع التدابير الصحية والاجتماعية اللازمة للحد من انتشار المرض. وتشير نتيجة هذه الدراسة إلى أن جائحة كورونا في ليبيا لا زالت في طور الانتشار والتوسع.

- **دراسة بعنوان (التداعيات الاقتصادية لفيروس كوفي 19 على الاقتصادين الجزائري والمغربي):**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات جائحة كوفيد-19 على الاقتصادين الجزائري والمغربي من خلال التطرق لواقع اقتصاد الدولتين في ظل جائحة كورونا، ومن ثم توضيح تأثيرات انتشار الجائحة على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تضررت بالدولتين على غرار قطاع النفط بالجزائر وقطاع السياحة بالمغرب، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم التحديات التي تعترض الجزائر والمغرب بع جائحة كورونا هو صعوبة تشخيص كلي للواقع الاقتصادي.

- **دراسة بعنوان (الأبعاد الاقتصادية في ظل ظروف أزمة جائحة كورونا، ومدى تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط):**

هذا البحث تناول أهم المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثرها من صدمة الوباء كوفيد-19، وتناول أيضاً المتغير الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). ولمثل هذا النوع من الاستثمار يعتبر انتشار وباء كوفيد-19 منذ مطلع عام 2020 عاملاً إضافياً يحد من التوسع في الاستثمار بصفة عامة ويجعل المناخ غير مناسب للاستثمار والإنتاج، وقد اتضح أن هذه الأزمة سوف تؤدي بالضرورة إلى إعادة هيكلة وترسيم سلاسل القيمة بما يتوافق مع المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة التي ستفرض نفسها بعد أزمة كوفيد-19.

- **دراسة بعنوان (أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي):**

هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على آثار جائحة كورونا في الأسواق العالمية من خلال ثلاث مؤشرات للاقتصاد العالمي: أسواق النفط، وأسواق الأسهم العالمية، وأسواق السلع الدولية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين جائحة كورونا وكلاً من: أسواق خامات النفط، وأسواق الأسهم العالمية، وأسواق السلع الدولية.

بعد تقديم نتائج أهم الدراسات السابقة، نلحظ التأثير المباشر لفيروس كورونا على مختلف الأصعدة والجوانب وذلك على اختلاف بيئاتها وحالات الإصابة عندها.

لا تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كثيراً، إلا في كونها استهدفت الاقتصاد الليبي وما مدى تأثره بهذه الجائحة ؟ كما تختلف في فترة الدراسة.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة جوانب:

- أولاً: التعريف العام بفيروس كورونا.
- ثانياً: الآليات المتخذة لمحاربة جائحة كورونا.
- ثالثاً: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:
- الآثار على الاقتصاد العالمي.
- الآثار على الاقتصاد الليبي.

أولاً : التعريف العام بفيروس كورونا:

شهـــد العالم في بداية سنة 2020 انتشاراً كبراً للفيروس التاجي كورونا. والذي عرف لاحقـــــــاً بـ (COVID-19) والذي اكتشف في أواخر2019م, في مدينة ووهان الصينية وتم تصنيفه كجائحة من طرف منظمة الصحة العالمية في مارس 2020م. وقد خلقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة (ميلود بن وطيب، 2020).

حيث إنه انتشر في أكثر من دولة، وفي أكثر من منطقة جغرافية في فترة زمنية بسيطة، وهذا ما يفرض تعاوناً وتنسيقاً في الإجراءات الوقائية بين كل الدول من حيث الوقاية ومحاربة المرض ولا يقتصر الأمر على الجهود الفردية لكل دولة، وعليه كان لمنظمة الصحة العالمية اليد العليا على كل الإجراءات الوقائية، وقد كثفت غالبية دول العالم من جهودها لمجابهة هذه الجائحة والسيطرة عليها، وذلك بالحد من انتشارها عن طريق التشريعات الخاصة بمحاربة جائحة كورونا مثل إجراء الاختبارات المعملية الطبلية لتحديد مستوى انتشار هذا المرض.

ففي يوم 22-01-2022 م أوضحت إحصائيات انتشار فيروس كورونا في الشرق الأوسط والعالم العربي أن إجمالي الإصابات بلغت 322.690 إصابة حول العالم، وقد بلغت حالات الشفاء 131.700 حالة، في حين كانت الوفيات قد وصلت إلى 761 حالة وفاة، وذلك حسب موقع Sehhty.com.

وفي ليبيا فقد سجل المركز الوطني لمكافحة الأمراض بتاريخ: 20-01-2022 م ارتفاعاً في عدد الاختبارات التي تم إجراؤها يومياً، وقد بلغ متوسط الاختبارات الأسبوعي حوالي 5.252 اختبار يومياً في هذا الشهر وقد رافق ذلك ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الحالات الموجبة المسجلة، حيث بلغ المتوسط الأسبوعي لعدد الحالات المسجلة 956 حالة يومياً مقارنة بعدد الحالات المسجلة في الفترة السابقة وزيادة بلغت 87%. كذلك سجلت مراكز رصد الوفيات الخاصة بكورونا التابعة

للمركز الوطني ارتفاعاً في متوسط عدد الوفيات، حيث بلغ 13 حالة يومياً، واستقر مؤشر معدل الوفيات (CFR) عند 1.55% حتى نهاية شهر يناير من السنة الحالية.

ثانياً: الآليات المتخذة لمحاربة جائحة كورونا:

إن انتشار جائحة كورونا فرض على الدول ضرورة تكثيف جهودها وتكاثفها لحماية أفراد شعبها من الهلاك المحتم خاصة في ظل غياب البنية الصحية القوية (حجاج، 2020).

فقد تسبب فيروس كورونا في العديد من حالات العدوى الشديدة والتي نجم عنها ارتفاع في حصيلة الإصابات وكذلك الوفيات، وعلى الرغم من كل الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها، إلا أن هـــذا الفيروس ما زال ينتشر ولم تتمكن الدول من احتوائه والقضاء عليه (إحصائيات انتشار فيروس كورونا، 2020).

والسبب في زيادة عدد الحالات راجع إلى أن الدول لم تعرف إلى حد الآن خصائص هذا الفيروس الجديد وطرق انتقاله من شخص لآخر، إلاَّ أن العلماء والباحثين يؤون أن طريقة انتقال هذا الفيروس بعد إجرائهم من الأبحاث إلى أنها مشابهة لطريقة انتقال العدوى الموجودة في أنواع الفيروسات الأخرى والتي هي من عائلة كورونا وهذه الطرق (وزارة الصحة ووقاية المجتمع، 2019):

- الانتقال المباشر من خلال الرذاذ المتطاير من المريض أثناء السعال أو العطس.
- الانتقال غير المباشر من خلال المس الأسطح والأدوات الملوثة بالفيروس ومن ثم لمس الفم أو الأنف أو العين.

كذلك تبين أنه ينتقل عن طريق:

- العمل في أماكن الرعاية الصحية والاتصال مع المريض دون ارتداء معدات الحماية الشخصية.
- الاتصال الوثيق بالأشخاص المؤكد من إصابتهم بهذا الفيروس أو المشتبه فيهم.

وبهذا فكان للتدابير الصحية والاجتماعية المتبعة دور كبير في التصدي للعديد من الأمراض والحد من آثار الأوبئة التي حصدت أرواح الملايين على مر التاريخ (مسعود وآخرون، 2020).

وفي ليبيا يعتبر المركز الوطني لمكافحة الأمراض الجسم المسؤول عن متابعة الأمراض المعدية والسارية والمستوطنة ووضع الخطط للوقاية منها ومكافحتها حسب التشريعات الوطنية.

إذ تعد ليبيا إحدى الدول التي انتشر فيها فيروس كورونا حيث سجلت أول إصابة بفيروس كورونا في ليبيا يوم 25 مارس 2020 م، ومنذ ذلك الحين يقوم المركز الوطني لمكافحة الأمراض بإصدار تقرير يومي بسيط على عدد العينات التي تم استلامها من قبل مختبراته مع بيان نتائج هذه العينات من حيث الإيجابية أو السلبية مع تصنيف بسيط من حيث إنها حالات جديدة أو مخالطة أو عائدة من السفر وأيضاً عدد حالات التعافي وعدد الوفيات.

لذا ومن أجل احتواء هذا الفيروس والقضاء عليه تم اقتراح الطرق التالية من أجل الحد من انتشاره والوقاية منه، والطرق هي:

- المداومة على غسل اليدين جيداً بالماء والصابون، خصوصاً بعد السعال أو العطس واستخدام دورات المياه، وقبل وبعد التعامل مع الأطعمة وإعدادها.
- استخدام المناديل عند السعال أو العطس وتغطية الفم والأنف به، ثم التخلص منه في سلة النفايات، وإذا لم تتوفر المناديل فيفض السعال أو العطس على أعلى الذراع وليس على اليدين.
- تجنب ملامسة العينين والأنف والفم باليد، فاليدان يمكن أن تنقل الفيروس بعد ملامستها للأسطح الملوثة بالفيروس.
- لبس الكمامات في أماكن التجمعات والازدحام أثناء الحج أو العمرة.
- المحافظة على العادات الصحية الأخرى كالتوازن الغذائي والنشاط البدني وأخذ قسط كافٍ من النوم.
- المحافظة على النظافة العامة.
- تجنب الاحتكاك بالمصابين، مع مراجعة الطبيب عند الضرورة، ومتابعة ما يستجد من معلومات حول المرض من قبل وزارة الصحة.
- التزام الأفراد بالحجر الصحي وعدم الخروج من المنازل إلا للضرورة القصوى.
- تجنب السفر إلى أي بلد، من خلال قيام الدول بإيقاف جميع الرحلات المتجهة مختلف البلدان والمناطق سواء الرحلات السياحية أو رحلات العمل وغيرها من الرحلات.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:

- الآثار على الاقتصاد العالمي:

إن الفيروس الجديد قد ضرب وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين، فالدول المتأثرة باندلاع الوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، و 65% من الناتج

الصناعي، و 41% من إجمالي الصادرات المصنعة. بالإضافة إلى أن بعضاً من هذه الدول كالصين والولايات المتحدة، واليابان تلعب دوراً أساسياً في سلاسل التوريد العالمية، وبالتالي فإن توقعات موجة الكساد العالمي القادمة لها وجاهتها وما يدل عليها (آثار كورنا الاقتصادية).

كذلك فإن التجارة العالمية تأثرت بانتشار فيروس كورونا كنتيجة مباشرة لمعاناة الاقتصاد الصيني، فهو يُعد من أهم الشركاء التجاريين لمعظم الدول. فبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية (WTO) تعد الصين منذ العام 2009 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم للعديد من السلع ومنها النفط، والحديد الخام، وفول الصويا، وبالتالي فإن تراجع النشاط الاقتصادي في الصين من المتوقع أن يؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العالمية.

وبذلك فقد ألحقت هذه الأزمة أضراراً مختلفة بالاقتصاد العالمي منها (شريف، 2020).

تراجع الانفتاح اقتصادي في دول العالم مما أدى إلى توقف كثير من الاتفاقيات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية.

اهتلاك وانهيار المؤسسات والشركات في مختلف القطاعات مما أدى إلى عجز واضح في قيام القطاع الخاص بدوره في تنشيط الاقتصاد.

انخفاض حاد في الاستثمارات.

ارتفاع كبير في نسب البطالة.

وبذلك فالاقتصاد العالمي تلقى ضربة كبيرة بسبب الإجراءات الاحترازية القاسية لمنع انتشار فيروس كورونا حيث تم إغلاق قطاعات صينية وسياحية وتجارية، وتم تعطيل شبكات الإمدادات اللوجستية والسفر والحركة وشل الحركة الاقتصادية.

كذلك أثر فيروس كورونا على الأسواق المالية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 (الهرش، 2020).

- الآثار على الاقتصاد الليبي:

تعرض الاقتصاد الليبي خلال الفترة الأخيرة لأزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، والتي تمثلت بالصراعات الداخلية وانخفاض إنتاجها النفطي بالإضافة إلى أزمة كورونا. وباعتبار أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي بامتياز, حيث أن الايرادات النفطية الرافد الرئيس لإيرادات الميزانية تشكل ما نسبته أكثر من 90% من هذه الايرادات, و60% من الناتج المحلي الاجمالي, فإن هذه الآثار لا يمكن حصرها كلها في الوقت الراهن، نظراً لأن هناك الكثير من هذه الاختلالات طويلة ومتوسطة المدى،ونظراً لحداثة الأزمة, فإنه لا يمكن حصرها جميعاً ، وعليه يمكن أن نشخص آثار هذه الأزمة على الاقتصاد الليبي كالآتي:

أولاً: آثار الأزمة على القطاع النفطي: بدأت جائحة كورونا مع بداية سنة 2020 م, والتي كانت ميزانيتها تقشفية جراء توقف تصدير النفط بسبب الأزمات السياسية والأمنية والحروب الداخلية، التي تتعرض لها البلاد، ومواجهة الاقتصاد لأكبر وأخطر أزمة سياسية منذ 2011 وهي حرب طرابلس في ابريل 2019م، والتي جاءت بعد انتعاش اقتصادي قصير الأمد, نتج بعد رجوع انتاج وتصدير النفط بعد توقفه تماما في 2016م, ورجوعه بعدها بشكل تدريجي ليرتفع من 0.6 مليون برميل يومياً, إلى 1,1 مليون برميل يومياً خلال الفترة 2017م- 2019 م(مقابل 1,8 مليون برميل يوميا في المعتاد), ثم عاد للاقفال مرة أخرى بسب بعض لبمليشيات المسلحة من يناير 2020م وحتى سبتمبر 2020م, وتم بعد جائحة كورونا إضافة 5 مليار دينار لميزانية سنة 2020م, لمواجهة الجائحة لتصبح الميزانية 43 مليار دينار ليبي (30,714.0مليار دولار) (صحيفة صدى الاقتصادية، 2020) . حيث أنه بعد أن كان الاقتصاد يتحسن نسبياً وبدأ انتاج النفط يتزايد, تراجع بعد الأزمة إلى 97.508 مليون برميل يوميا سنة 2020 م, وذلك حسب أرقام المؤسسة الوطنية للنفط. وإلى جانب الانهيار في الطلب العالمي على النفط الخام، كان لقرار بعض المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم بزيادة انتاجهم من النفط في أوائل شهر مارس من سنة 2020م, إلى تعاظم الاختلالات في العرض فهوت أسعار النفط إلى أرقام سلبية لأول مرة في التاريخ، حيث انخفضت أسعار خام برنت إلى ما دون 20 دولار للبرميل، عند أدنى مستوياته خاسرة ما يقارب 70%، من قيمتها (موقع منظمة اوبك، 2020).

وأثر انخفاض أسعار النفط على الأمن الغذائي، وكتلة الرواتب التي تزداد بشكل كبير من 19 مليار دينار سنة 2011م, حتى وصلت في 2021م, إلى 34 مليار دينار. وحسب تصريحات المؤسسة الوطنية للنفط أنه بعد فك الحصار زادت الايرادات في شهر سبتمبر مثلا 2021م ليصل إلى ملياري دولار. وفي شهر أغسطس من 2021م, صرح محافظ مصرف ليبيا المركزي أن البلاد تحتاج إلى زيادة إنتاج النفط من مستوياته الحالية بنسبة 40%, لتلبية الاحتياجات الفعلية وزيادة الايرادات لتبلغ 35 مليار دولار سنوياً، بمتوسط سعر البرميل 60 دولار

(www.aljazeera.net, 2021) .والجدول التالي يوضح الانتاج والايراد النفطي قبل وبعد أزمة كورونا:

جدول (01):متوسط الانتاج اليومي والايراد النفطي في ليبيا خلال الفترة 2012-2021

السنة	متوسط الانتاج اليومي بالمليون برميل(yoil)	الايرادات النفطية بالمليون دولار(Roil)
2012	1,500.000	53,181.5
2013	1,000.000	40,665.7
2014	0,500.000	15,624.9
2015	0,400.000	7,608.3
2016	0,400.000	4,781.4
2017	0,900.000	13,982.6
2018	1,100.000	24,549.6
2019	1,200.000	22,490.7
2020	0,100.000	3,800.3
2021	1,390.000	21,500.0

المصدر: نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

و يمكن توضيح الجدول السابق بالشكلين التاليين:

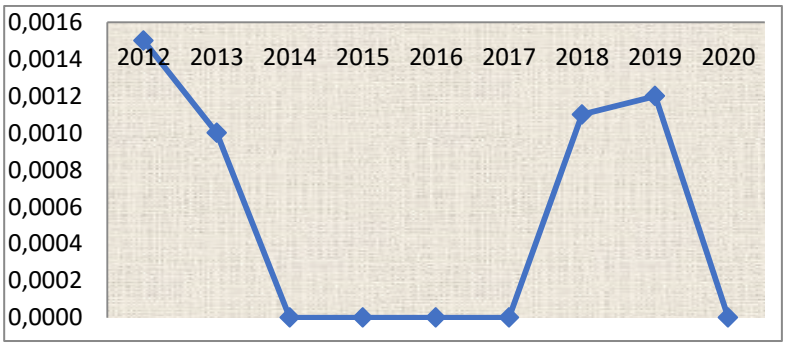

شكل (02): الانتاج النفطي الليبي خلال الفترة 2012م- 2020م.

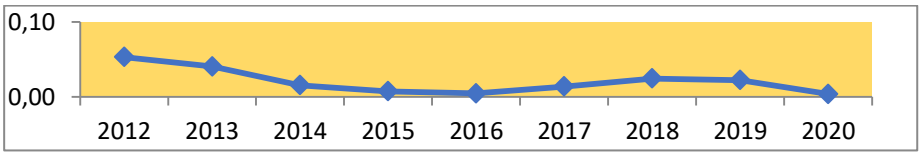

شكل (03): الايراد النفطي الليبي خلال الفترة 2012م-2020 م.

ثانياً: أثر الأزمة على الناتج المحلي الاجمالي: يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أفضل المؤشرات في قياس نمو وتطور النشاط الاقتصادي والانتاجي لأي دولة.وباعتبار الاقتصاد الليبي أحد أكثر دول العالم انكشافا على العالم الخارجي، وأن أي مؤثر على الاقتصاد العالمي سوف يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي نتيجة اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة هي النفط, فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي الليبي منذ سنة 2011م, وحتى الآن تراوحات عديدة بين الصعود والهبوط، لاسيما في أزمة كورونا وما صاحبها من أحداث سياسية وأمنية. والجدول التالي يبين الناتج المحلي الاجمالي من 2012م- وحتى 2020 م:

جدول (02): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2012 م- 2020م
(بالمليار دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج الإجمالي	81.87	65.50	41.14	27.84	26.20	37.88	52.61	52.09	25.42

المصدر: بيانات البنك الدولي منشورة على الموقع الرسمي له. http:// data.albankaldawli.org

ويتضح جلياً من الجدول (02), والشكل (02) انهيار الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير وملحوظ خلال سنة 2020م، حيث انخفض من 52.09 مليار دولار في سنة 2019م، إلى 25.42 مليار دولار في 2020م. بمعدل تغير 26.7% تقريباً.

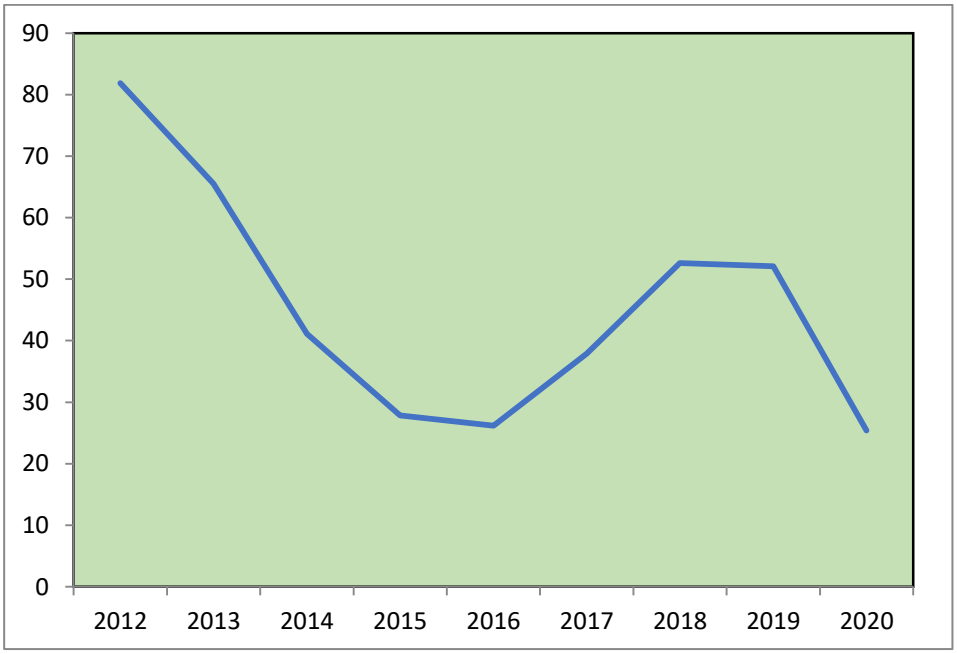

شكل (04): تطور الناتج المحلي الاجمالي الليبي خلال الفترة 2012م – 2020م.

ثالثاً: أثر جائحة كورونا على التضخم والبطالة: تظهر أرقام وتقديرات البطالة والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة جائحة كورونا تأثير واضح, حيث زادت نسبة البطالة من 18.5% في 2019 م، إلى 18.6 % في 2020م, وكذلك التضخم زاد بنسبة كبيرة حيث أنه قد سجل انخفاضاً بنسبة 2.2%, في 2019 م، ولكنه بسبب الجائحة قد زاد إلى 1.4% في 2020م.والجدول (03) التالي يوضح تطور أرقام بالنسب المئوية لكل من البطالة والتضخم خلال الفترة 2012م – 2020م:

جدول (03): تطور البطالة والتضخم في ليبيا بالنسب المئوية خلال الفترة 2019م- 2020م

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البطالة%	19.21	19.21	18.96	18.88	18.79	18.63	18.47	18.52	18.63
التضخم%	6.1	2.6	2.4	9.8	25.9	25.8	13.6	2.2-	1.4

المصدر: أرقام البطالة من بيانات الأمم المتحدة، وأرقام التضخم من نشرات مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

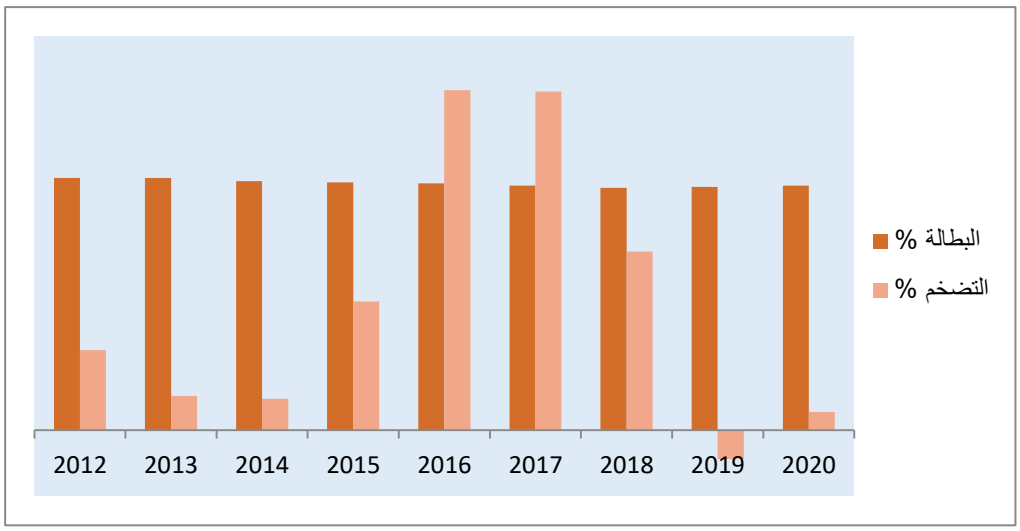

شكل (05): تطور البطالة والتضخم بالنسب المئوية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2012م-2020م

رابعاً: أثر الجائحة على الميزان التجاري الليبي: كما سبق وذكرنا سابقاً بأن ليبيا تعتمد في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من النفط الخام، والتي انخفضت بشكل كبير جداً, بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط، وانخفاض أسعاره بشكل قياسي أثناء الأزمة، مما أثر على الميزان التجاري بشكل ملحوظ حيث حقق عجزاً مقداره 12,680.2 في سنة 2020 عنه في سنة 2019، كما هو موضح بالجدول (04),التالي:

الجدول (04): الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2012م-2020م

(بالمليون دولار)

السنـــــــــــة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان التجاري	44650	15199.7	14120.7-	7687.6-	2645-	11548.6	23597.7	15848.8	3168 .6

المصدر: www.tradingeconomics.com

ويمكن توضيح الجدول السابق في شكل بياني كالآتي:

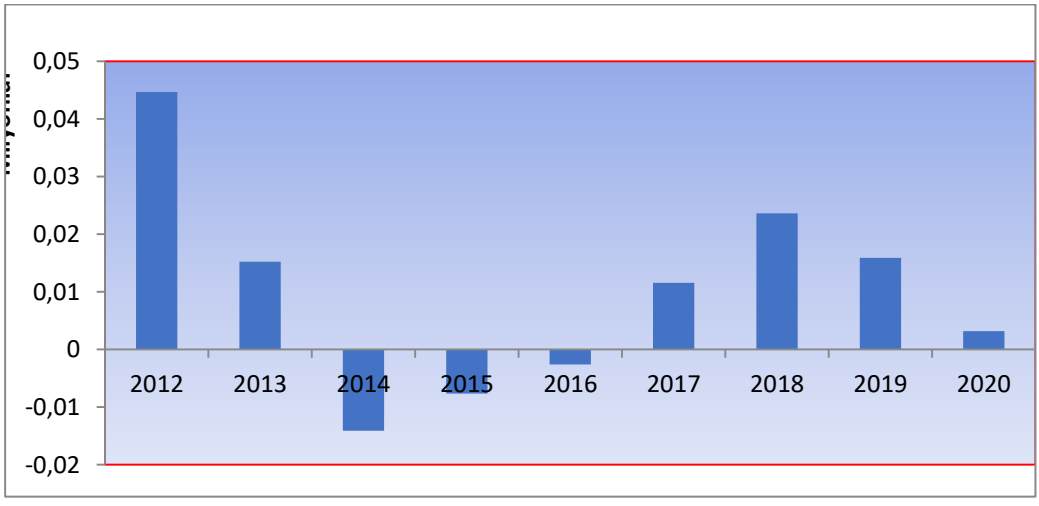

شكل (06): الميزان التجاري الليبي خلال الفترة 2012م-2020م

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج:

- شكّل فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) أزمة صحية عالمية أثّرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، حيث شكّل نظام صحي معقد أثر على البشر في أغلب دول العالم، مخلفا آثارا كبيرة على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد.
- إن القطاع الصحي الذي يعد جزءا كبيرا من القطاع الاقتصادي ليس مؤهلا كفاية لمواجهة الأزمة الصحية التي تعاني منها أغلب الدول والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي من بطالة واشتداد الفقر.
- تأثر الاقتصاد الليبي بالتداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الأخيرة، على اعتبار أنه مصدر الدخل الوحيد للبلاد.
- انخفاض جاد في الطلب على النفط مما أدّى إلى انخفاض السيولة في الدول المصدرة له والتي منها دولة ليبيا.
- يبقى النفط مصدرا رئيسيا للطاقة عدة عقود من الزمن ولكن من الصعب التنبؤ بمستوى الأسعار في أي فترة زمنية مستقبلة، وتأمل الدول المنتجة وعلى رأسها دولة ليبيا أن يتجاوز العالم سريعا وباء كورونا وتعود الحياة إلى طبيعتها وتتحرك عجلة الاقتصاد العالمي والطلب على الطاقة من نفط وغاز طبيعي.
- من أهم التحديات التي تعترض ليبيا بعد جائحة كورونا هو صعوبة تشخيص كلي للواقع الاقتصادي وذلك بهدف إرساء نظام اقتصادي شامل ومستدام مبني على الشفافية.

ثانيا: التوصيات:

- على مختلف دول العالم التعايش مع هذا الفيروس، من خلال اتخاذها للاحتياطات اللازمة، لأنه في حالة استمراره وعدم إيجاد لقاح له، وما يترتب على ذلك من استمرار الحجر الصحي وإيقاف جميع الأنشطة، فإن هذا سوف يؤثر على تمويل ميزانية الدول خاصة تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية.
- العمل على تطوير النظام الضريبي وتحسين طرق جباية الضرائب والرسوم الأخرى للتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية التي تتسم بمتقلبات مستمرة.
- الاهتمام بالقطاع السياحي، لأنه يعد البديل الأفضل من أجل تحقيق تنمية مستدامة، خاصة في دول مثل ليبيا والتي تعتمد على الإيرادات النفطية، وهي تمتلك كل المقومات السياحية، تحتاج فقط إلى وضع خطط استراتيجية للنهوض بهذا القطاع.
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات يُستغل في وقت الأزمات.
- على واضعي السياسات في ليبيا أن يعتمدوا على برامج اصلاح شامل لتحسين المؤسسات وأطر العمل التي تكفل العودة إلى تحقيق نمو قوي بعد انحسار جائحة كورونا.
- العمل على استغلال الموارد المتاحة خاصة فيما يتعلق برأس المال البشري إذ يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض باقتصاد أي بلد، وذلك بتشجيع البحث العلمي والاهتمام أكثر بالقطاع الصحي، في ظل غياب رؤية واضحة للبعد الزمني لهذه الظروف حتى يستعيد الاقتصاد الوطني عافيته.

المراجـــع:

الهرش، نافذ فايز. (2020). أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 03 (03)، 1-14.

الرشيد، أحمد، وعمر، يوسف، ويوسف، القماطي، وأحمد، العوامي، وحسن، مريم. (2020). الآثار المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الواقع الليبي. مجلة مدارات سياسية، 03 (03)، 110-140.

الهرش، أحمد. (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد – 19. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 02 (02)، 117-137.

بن خيرة، مليون، وطيب، سعيد. (2020). أثر فيروس جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 02 (02)، 10-20.

الشائبي، الصديق نصر، وبلق، بشير عبدالله. (2020، نوفمبر 14-15). الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في ليبيا [جلسة المؤتمر]. مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي لدول حوض المتوسط، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، جامعة صبراتة، صبراتة، ليبيا.

مسعود، المبروك عبدالله، المحجوبي، خالد علي، وصابر، علي خير. (2020-نوفمبر 14-15). البيانات وأهميتها في زمن الأوبئة: مدخل لدراسة جائحة كورونا في ليبيا [جلسة المؤتمر]. مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي لدول حوض المتوسط، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، جامعة صبراتة، صبراتة، ليبيا.

خلف الله، الهادي ارحومة، ومنصور، فتحي أبو القاسم. (2020، نوفمبر 14-15). جائحة كورونا وأثرها على الدور الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، جامعة صبراتة، صبراتة، ليبيا.

التومي، صلاح الدين علي. (2020، نوفمبر 14-15). الأبعاد الاقتصادية في ظل ظروف أزمة جائحة كورونا ومدى تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط [جلسة المؤتمر]. مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، جامعة صبراتة، صبراتة، ليبيا.

بونحاس، عادل، وفرحات، سلمان زوارى. (2020، نوفمبر 14-15). التداعيات الاقتصادية لفيروس كوفيد 19 على الاقتصادين الجزائري والمغربي – أهم الآثار والفرص التي خلفتها الأزمة [جلسة المؤتمر]. مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، جامعة صبراتة، صبراتة، ليبيا.

حجاج، مليكة. (2020، نوفمبر 14-15). جائحة كورونا بين آليات مواجهتها وخطورة آثارها، إشارة إلى حالة الجزائر. مؤتمر جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، مركز البحوث والاستشارات والتدريب، جامعة صبراتة، صبراتة، ليبيا.

الصائغ، جعفر محمد. (2020، سبتمبر 8). دراسة تحليلية حول تداعيات فيروس كورونا (كوفيد – 19) الخسائر المالية والاقتصادية. ندوة الجمعية البحرينية للشفافية، 26.

مسعود، المبروك عبدالله، والمحجوبي، خالد علي، وصابر، علي خير. (2020، نوفمبر 14-15). مرجع سابق، 510.

وزارة الصحة ووقاية المجتمع. " الأسئلة الأكثر شيوعاً فيما يخص فيروس كورونا الجديد"، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة https: // studies- aljazeera.net/ar/article/4613 تم الاطلاع عليه بتاريخ 18 / 01 / 2002.

"احصائيات انتشار فيروس كورونا"، تاريخ الاطلاع عليه 11-01-2022 موقع النشر

https: // elaph.com/coronavirus-statistics.html

Sehhty.com/sa-covidتاريخ الاطلاع عليه 11-01-2022.

https://sada.lyموقع صحيفة صدى الاقتصادية.

https://oilprice.com/Energy/Crudeموقع منظمة اوبك.
بيانات البنك الدولي منشورة على الموقع الرسمي لهhttp:// data.albankaldawli.org ,
www.tradingeconomics.com
نشرات مصرف ليبيا المركزي. أعداد مختلفة.